مشكلة الفساد الاداري والمالي معوق اساس للاستثمار في العراق

The problem of administrative and financial corruption is a key impediment to investment in Iraq

د. علي عبودي نعمه الجبوري[1]

[1] كلية الامام الكاظم ادارة اعمال، العراق aboamerking2017@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/02 **تاريخ المراجعة:** 2019/03/11 **تاريخ القبول:** 2019/06/30

ملخص:

الغرض هو معرفة ظاهره الفساد الاداري والمالي الذي يعد من اخطر الظواهر التي تواجه البلدان وعلى الاخص الدول النامية والتي يترتب عليها شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية بما تنطوي عليه من تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والادارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات الاعمار وإعادة الاعمار والبنى التحتية اللازمة لذلك. ومن بين هذه المشاكل وأهمها الاثار السلبية على الحياة العامة للشعوب، ومشكلة الفساد الاداري والمالي مشكلة تتباين حدتها وقوتها حسب الدول وحكوماتها وقدرتها على محاربة الفساد والقضاء عليه، ويأتي هذا البحث كمساهمة متواضعة لبيان دور وأهمية حل مشكلة الفساد الاداري والمالي، الاستنتاجات ما كشفته تقارير الدوائر المعنية عن حالات الفساد المالي الواضحة والكبيرة في بعض الوزارات في العراق بسبب غياب سلطة القانون وعدم تفعيل القضاء ومحاسبة الفاسدين، ومن اهم التوصيات هي تفعيل دور المحاسبة القانونية للفاسدين ومن خلال مطالبة الوزارات والدوائر المستقلة ومنشئات القطاع العام بتفعيل الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الاستثمار، الرقابة الداخلية، المحاسبة القانونية.

تصنيف JEL: D73

Abstract:

The purpose is to learn about the phenomenon of administrative and financial corruption ، which is one of the most serious phenomena facing countries ،particularly the developing countries ، which have the potential to paralyse the process of building and economic development ،with the destruction of the economy ،financial and administrative capacity ،and thus the inability of the State to meet the challenges Reconstruction and reconstruction and the necessary infrastructures. Among these problems ،the most important of which are the negative effects on the public life of peoples ، and the problem of administrative and financial corruption ،which vary in severity and strength depending on the countries and their Governments and their ability to fight and eliminate corruption. This research is a modest contribution to the role and importance of solving the problem of administrative and financial corruption. Conclusions the reports of the relevant departments on clear and significant cases of financial corruption in some ministries in Iraq were revealed because of the absence of the rule of law ،the lack of enforcement of the judiciary and the accountability of corrupt people ،and one of the most important recommendations is to activate the role of legal accounting for the losers and by asking the ministries and departments Independent and constructors

Keywords: corruption ،investment ،internal control ،legal accounting .

Jel :D73

المؤلف المرسل: الدكتور علي عبودي نعمه الجبوري، الايميل: aboamerking2017@gmail.com

1. مقدمة:

تواجه اغلب الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية عدة مشاكل لا سيما اذا كانت المرحلة الانتقالية من نظام شمولي الى نظام اكثر ديمقراطية، وأحيانا تسود الفوضى العارمة والتسلط عل نحو اخر عندما يكون القائمين على السلطة ليسوا من اهل الخبرة، ومن المشاكل التي تكون اثارها كبيرة هي مشكلة الفساد الاداري والمالي وقد عانت من هذا الموضوع الكثير من الدول، اضافة الى ان مشكلة الفساد تكاد تكون مشكلة عامة حتى في الدول المستقرة سياسيا وإقتصاديا وماليا، لكنها ليست بحجم ذات المشكلة في الدول التي تكون في مرحلة انتقالية، ان لمشكلة الفساد اثار كبيرة في نواحي مختلفة فهي تؤدي الى ازمات مالية نتيجة غياب سيادة القانون وعدم تفعيل القضاء، اي بمعنى غياب المحاسبة والمساءلة، مما يؤدي الى تراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسستثمار، ويأتي الكشف عن حالات الفساد المالي محاسبيا وماليا والناتجة احيانا عن قرارات ادارية غير قانونية، لذا جاء هذا البحث كمحاولة لايضاح طبيعة العمل وبيان مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه وكيفية علاجه اذا ما اصرت الحكومات المعنية على علاج الفساد بكل اشكاله والاحتكام الى القوانين والتعليمات الصادرة بموجبها لمعالجة الفساد واثاره.

2. الفساد الاداري والمالي

1.2 الفساد الاداري:

من الصعب تعريف الفساد الاداري، على الرغم من وجود مجموعة واسعة من الانشطة والممارسات التي تعد عالمية وعلى انها فاسدة. لذا حدد (Caiden,2001) تسعة عشر فئة من اشكال الفساد الاكثر شيوعًا، بما في ذلك بعض الممارسات الفاسدة التي يسهل التعرف عليها والمعروفة عالمياً، وهي:(السرقة، سوء استعمال الاموال، الخداع، والاحتيال، الرشوة ، والكسب غير المشروع، الابتزاز، سوء استعمال المعرفة الداخلية والمعلومات السرية، التلاعب في اللوائح ، التهرب الضريبي، قبول الهدايا، والترفيه غير اللائق، سوء الادارة، بيع غير المصرح به للمكاتب العامة والقروض، والاحتكارات، والعقود، والتراخيص، والممتلكات العامة، وغيرها.)(Caiden، 2001,p17). وعلى الرغم من الاعتراف العالمي بالطبيعة الفاسدة ولهذه الممارسات، لايزال من الصعب العثور على وضع تصور متماسك للفساد الاداري يمسك بجوهر هذه الحديقة المتنوعة من السلوكيات الفاسدة.((Miao,2010,p9وبخلاف المشكلات في العلوم الطبيعية التي يمكن تحديدها وفصلها وقد يكون لها حلول، فإن المشكلات المجتمعية ليست رديئة او حميدة ولكنها شريرة بطبيعتها لأنها غير محددة التعريف وتعتمد على حكم سياسي بعيد المنال للقرار وبالفعل يظل الفساد الاداري مشكلة شريرة في العديد من البلدان على الرغم من تنفيذ العديد من تدابير لمكافحة الفساد.((Quah,2017,p3 وهناك ثلاثة تعاريف للفساد الاداري اخترناها من جملة من التعاريف لكونها اكثر قبولا هي:

1- تعاريف الفساد التي تركز على (شاغلي المكاتب العامة) وتركز على مفهوم الوظيفة العامة وتصف الفساد من حيث الانحراف عن القواعد الملزمة لشاغليها Quah، 2003,p5)). على سبيل المثال، عرف (Nye,1967) الفساد الاداري على انه (السلوكيات التي تنحرف عن الواجبات العادية لدور العام بسبب التركيز على الخصوصية (الخاصة، العائلة، الاقارب الخاصة المقربة)، والمكاسب المالية او نتهاك القواعد ضد ممارسة انواع معينة من التأثيرات الخاصة. وهذا يشمل سلوكيات مثل الرشوة (إستعمال مكافأة لإفساد حكم شخص في وضع ثقة)، المحسوبية والاختلاس (الاستيلاء غير المشروع على الموارد العامة من اجل النفوذ الخاص) (Nye، 1967,p419).

2-تركز تعريفات الفساد الاداري حول السوق. مثال نموذجي هو تعريف((Klaveren,1989، (فساد الموظف الحكومي الذي يعد مكتبه العام للأعمال التجارية، وسيسعى الى تحقيق الدخل منه ثم يصبح المكتب وحدة تعظيم لدخله الخاص

ويعتمد حجم دخله على وضع السوق ومواهبه لإيجاد نقطة تحقيق مكاسب قصوى على منحنى الطلب العام) (Klaveren,1989,p26).)

3. تركز المجموعة الثالثة من التعريفات على (تآكل المصلحة العامة) يمثل تعريف Fredrick، 1989)) الذي يركز على المصلحة العامة: يمكن القول بأن نمط الفساد الاداري الموجود في كل مرة يكون فيها صاحب السلطة المسؤول عن موقعه من المسؤولية ، اي هو الموظف المسؤول وحصوله على الرشوة ،عبارة عن مكافآت مالية او مكافآت اخرى غير منصوص عليها قانونًا، وبالتالي الضرر للجمهور ومصالحهم (Fredrick، 1989,15).

ومن بين هذه الانواع الثلاثة من التعريفات، ربما كان التعريف الذي يركز على المكتب العام ،لاسيما تعريف Nye))، هو الاكثر قبولاً على نطاق واسع. وتبنت العديد من المنظمات الدولية التعريف الذي يركز على المكتب العام باعتباره التعريف الرسمي او التعريف العملي للفساد الاداري. فعلى سبيل المثال، عرّف برنامج الامم المتحدة الانمائي الفساد الاداري بأنه (إساءة استعمال السلطة العامة او المكتب او السلطة من اجل المنفعة الخاصة من خلال الرشوة، او الابتزاز، او النفوذ في السلطة، او المحسوبية، او الاحتيال، او السرعة في الحصول على الاموال) (برنامج الامم المتحدة الانمائي،1999،ص7).

وتعريف الفساد مهم في سياق الجهود العالمية للحد من تأثيره في الحياة العامة. لكن هذه ليست مهمة سهلة. اذ يعد الفساد مفهومًا اجتماعيًا وقانونيًا واقتصاديًا وسياسيًا متشابكًا في الغموض، وبالتالي يشجع على الجدل.الغموض والجدل ناتجان عن حقيقة وجود عدد من المناهج المتنافسة لفهم الفساد. بطبيعة الحال، تركز تعريفات الفساد على واحد من جوانب عديدة لهذه الظاهرة. يمكن وضع مناهج مختلفة للفساد في خمس مجموعات وهي تتمحور حول المصلحة العامة وتتمحور حول السوق وتتمحور حول المكتب العام وتتمحور حول الرأي العام وتتسم بالشمولية كما ذكرنا اعلاه. ويعتقد انصار المدخل الذي يركز على المصلحة العامة ان الفساد هو بطريقة او بأخرى ضرر او مدمر للمصلحة.

ويشير المتحمسون الذين يركزون على السوق الى ان المعايير التي تحكم الوظائف العامة قد تحولت من نموذج التسعير الالزامي الى نموذج السوق الحرة، وبالتالي تغيير طبيعة الفساد الى حد كبير. كما يؤكد انصار الحكم العام على حقيقة ان سوء استعمال المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة هو الفساد الاداري بحد ذاته. Khan,2010,p2))

ومن وجهة نظر الباحث ان الفساد الاداري يعني هو اي سوء تصرف اداري لموظف وغير لائق وغير محتمل ويفرض ضررًا على المؤسسة.

2.2 انواع الفساد الاداري

يرتبط انواع الفساد الاداري ارتباطًا وثيقًا بالنظرة النظرية حول الفساد. لقد طورت النظرية الاقتصادية نظرتين اساسيتين للفساد. يتم تعيين وجهة نظر واحدة في اطار نظرية العامل الاساسي، ويستند هذا المدخل الى افتراض عدم وجود التباين في المعلومات بين المدراء (السياسيين او صانعي القرار) والوكلاء (الموظفين الحكوميين او البيروقراطية) وفقا لذلك، لا يتم ابلاغ الساسة حول الجنح من مرؤوسيهم. هذا المدخل واضحٌ جداً من الناحية التحليلية، فهو متطور جداً، ونماذج النظرية للفساد المستندة الى هذا المدخل غنيةٌ من الناحية التحليلية، لأنها يمكن ان تفسر مجموعة واسعة من سلوك موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك الفساد الاداري. ومع ذلك، لايمكن لهذا المدخل تفسير الفساد السياسي. (Begovic,2005,p3) وعلى وفق للافتراض الرئيسي ان الفساد الاداري فقط (هو فساد موظفي الخدمة المدنية)

اذ ان قائمة السياسيين الفاسدين والفضائح السياسية المرتبطة بها مطولة في جميع دول العالم تقريبًا ، يبدو ان افتراضات النموذج غير واقعية، ولكن ايضًا توقعاته بشأن الفساد السياسي خاطئة. لايمكن تفسير الفساد السياسي ببساطة ضمن هذا الاطار المنهجي. الميزة الاساسية لهذا المدخل هي ان الفساد خارج عن العملية السياسية. وبالتالي فإن العلاقات بين الوكيل والوظيفة (وحجم ونطاق عدم التماثل في المعلومات) لا تتأثر بالتأثيرات السياسية والعملية السياسية كما هو الحال في نتائج تلك العملية. وبعبارة اخرى، الفساد غير مؤسسي. ومع ذلك، اذا عدٌ الفساد متجانساً في العملية السياسية،

فإن الفساد يكتسب طابعاً مؤسسياً ويعتمد مستواه ونمطه على الكوكبة السياسية، اي النظام السياسي في البلاد. الفساد ليس سوى نتيجة للعملية السياسية.

ويتخذ الفساد الاداري اشكالا عديدة نظرًا لعدم وجود تعريف مقبول عالميًا للفساد الاداري، ولايوجد تصنيف له على مستوى العالم. قام باحثون في مجال الفساد الاداري بوضع تصنيف للفساد الاداري على اساس النوايا الذاتية التي يتوقعها الافراد مثل كسب السلطة والتأثير، والنجاح الاقتصادي والتجاري، والاثراء الذاتي، والدوافع الاجتماعية، والانتهازية، وغيرها. وأن الفساد الاداري هو ظاهرة تتمحور حول الدولة وتعكس خللاً في البيروقراطية العقلانية التي تتصرف وفقاً للقواعد والمصلحة العامة للمجتمع التي تنعكس في نظام سياسي ديمقراطي. ينقسم الفساد الاداري الى اربع مجموعات كالتالي:(تركي وشرفي،2012، 5)

1.الانحرافات المالية: والتي تتمحور في المخالفات التي يقوم بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة .

2.الانحرافات التنظيمية: التي تؤكد على المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به.

3.الانحرافات السلوكية: وهي مجموعة المخالفات التي يقوم بها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي.

4.الانحرافات الجنائية: وتتمحور في مجموعة المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية، مثل الرشوة، الاختلاس، التزوير وغيرها.

3.2 مفهوم الفساد المالي

هذا النوع من الفساد هو في الغالب نتيجة للعلاقة بين الحكومة واقتصاد السوق وسيكون اكثر وفرة عندما تسيطر الحكومة على جزء من اقتصاد السوق. اذن هناك جذر هام للفساد الاقتصادي هو الاقتصاد الحكومي الموجه.(**Mahdi,2013,p252**) ويقصد بالفساد المالي مجموع المخالفات المالية الناتجة من انحرافات الموظف ومخالفته للقوانين واحكام المنظمة، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الاراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.(الجبوري،2010، ص45) ويمكن تعريفه عن طريق توسعة مفهومه بانه الاخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص، وكذلك هو اخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية ،وغالباً ما يكون عن طريق وسطاء ولا يكون مباشراً. ولكنه فساد المالي معاني اجتماعية وأخلاقية وسياسية واقتصادية يمكن التعبير عنها جميعًا في تعريفات. وبهذا المعنى، يمكن عد جميع تعريفات الفساد المالي تعاريف عاملة لأنها تختلف باختلاف الغرض الذي تستعمل من اجله. على سبيل المثال ، من اجل انفاذ قانون مكافحة الفساد المالي، هناك حاجة الى تعريف دقيق لضمان ملاحظة النزاهة الاجرائية في الانشطة التنفيذية لكشف الفساد ومحاكمة مرتكبيه. وبالتالي ، فإن الصكوك القانونية للملاحقة القضائية تحدد عادة سلوكيات محددة مثل الرشوة او المحسوبية مع مصطلح فساد المالي يحتفظ بمعنى اكثر عمومية (**May,2012,p:3**)

على الرغم من ان الفساد المالي، اي "إسائة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" ، لا يعجبه جوهره بسبب اثاره الضارة على تنمية بلد ما، فهو منتشر ومتواجد بدرجات متفاوتة، في كل بلد في العالم. وفي السنوات الاخيرة، جعلت المنظمات الدولية،مثل الامم المتحدة والبنك الدولي، الفساد المالي بشكل خاص محورًا مهمًا لجداول اعمالهم،وقد قامت بمحاولات كبيرة للحد من الفساد في العالم ، ولكن الفساد المالي ، على غرار الفقراء، سيكون دائمًا معنا. وفقاً لمقياس الفساد العالمي (2010)، زاد الفساد على مدى السنوات الثلاث الاخيرة ويقول ستة من كل عشرة اشخاص في جميع انحاء العالم ، وواحد من كل اربعة اشخاص يبلغ عن دفع رشاوى في العام الماضي.(**Ronald,2014.p:23**) ويمكن تعريف الفساد المالي وتصنيفه بطرق مختلفة وأكثر الانواع او فئات الفساد شيوعًا هي الفساد في العرض مقابل الطلب، والفساد الكبير مقابل الفساد الصغير، والفساد التقليدي مقابل غير التقليدي، والفساد العام مقابل الفساد الخاص. هناك فئات او طرق اخرى لوصف الفساد المالي، مثل الفساد بواسطة العمولة، حسب درجة الاكراه المستعمل لتنفيذ الفعل غير

القانوني والنوع من الفائدة المقدمة. ويستعمل مصطلح الفساد المالي لوصف فعل تقديم مدفوعات غير مشروعة او ميزة غير ضرورية (Boisvert,2014,p:48)

4.2 اثار الفساد الاداري والمالي

يشير البعض الى ان للفساد الاداري دورا ايجابيا في تخفيف التعارض والتناقض بين القيم الاجتماعية وقواعد العمل الرسمي في الجهاز الاداري، فهو يعمل على زيادة المشاركات ويساعد على التطبيق التدريجي للتحولات في نظم العمل، ولكن للفساد الاداري اثار سلبية ضارة هي:

1.الاضرار بمصداقية الدولة: عند توسع الفساد الاداري يؤدي الى تفكك قواعد العمل الرسمية وعدم تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي الى الاضرار بمصداقية الاجهزة الادارية وضعف الثقة من لدن الجمهور المتعاملين، كما ان اتساع دائرة الفساد يؤدي الى ضعف الهياكل الادارية الامر الذي يقضي الى فشل النظام الاداري(الربيعي والاسدي،2015، 78).

2.الفساد الاداري يساعد المستثمرين في السيطرة على العملية السياسية والتدخل في الانشطة الحكومية من اجل تقليل الاثار السلبية لعدم اليقين والاستقرار السياسي على الاستثمار.

3.الفساد الاداري هو عامل لزيادة المشاركة السياسية للمجموعات والافراد الذين اعتادوا ان يكونوا في الهامش تاريخيا او المحرومين (Taghavi etal,2011,p94)

4.الفساد الاداري يؤدي الى بيع الممتلكات الحكومية او استعمال الممتلكات العامة لتحقيق الربح الشخصي. في النظام الاداري هناك مجموعة مقننة من القواعد الادارية التي تحدد اطار الانشطة المسموح بها. في هذه الحالة ، يعد اي تصرف يتعارض مع القوانين واللوائح، وهناك دافع لتحقيق المنفعة الشخصية يعد فسادا.((Mahdi etal,2013,p251)

2. 5واقع الفساد المالي والاداري

تفشي هذه الظاهرة بشكل كبير في مفاصل الدولة وبمختلف الاشكال، هذه الظاهرة لا تقتصر على مفصل معين دون اخر بل شائعة في كل الوزارات والدوائر المستقلة والجيش والاجهزة الامنية . وتشير تقارير هيئة النزاهة الى كبر حجم الفساد وبعض حالات الفساد تم، اما الاعفاء عن الفاسدين او غلق دعاوي الفساد، كما يوضح ذلك الجدولين (1و2). اذ يبين الجدول 1 عدد القضايا الجزائية المغلقة وعدد المتهمين بسبب عدم موافقة المرجع على احالتها الى القضاء والمرجع هو المختص، اما الجدول 2 فيبين القضايا المشمولة بالعفو مصنفة حسب الجهات المعنية، ان ذلك يوضح عدم جدية الحكومة في محاسبة الفساد اولا وللتأثيرات التي تمارسها الجماعات الضاغطة من الاحزاب والميليشيات .....اخ من جهات ذات نفوذ تعرقل محاسبة الفاسدين، وهذه النتائج افرزتها الجهات الرقابية ومن خلال المراجعة المحاسبية والتي حددتها هيئة النزاهة في تقاريرها السنوية .

جدول (1): عدد القضايا الجزائية المغلقة وعدد المتهمين بسبب عدم موافقة المرجع

ت	الوزارة	عدد القضايا	عدد المتهمين
1	وزارة النفط	15	35
2	وزارة البلديات والاشغال	27	33
3	وزارة النقل	15	27
4	وزارة الكهرباء	17	23
5	وزارة الصناعة والمعادن	10	18
6	وزارة الاسكان والاعمال	8	12
7	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	8	12
8	امانة بغداد	1	12
9	وزارة الاتصالات	3	6

10	وزارة الدفاع	6	6
11	وزارة الداخلية	3	5
12	وزارة الصحة	5	5
13	وزارة العدل	4	4
14	وزارة الزراعة	2	3
15	وزارة الشباب	2	2
16	مجلس الوزراء	1	2
17	وزارة العمل والشؤون اللاجتماعية	1	1
18	البنك المركزي	2	1
19	ديوان الوقف الشيعي	1	1
20	ديوان الوقف السني	1	1
21	الهيئة الوطنية للمسألة والعدالة (هيئة اجتثاث البعث)	1	1
22	هيئة النزاهة	1	-
	المجموع	134	210

المصدر: العراق، هيئة النزاهة- التقرير السنوي لسنة 2008 (بغداد ، الهيئة، 2010)

جدول (2): عدد القضايا المشمولة بقانون العفو في بغداد والمحافظات مصنفة وفقا للجهة المعنية بالقضية لغاية 2008/12/31

ت	الوزارة	عدد القضايا	عدد المشمولين	عدد القضايا التي لم تحدد فيها قيمة الفساد	عدد القضايا التي تحددت فيها قيمة الفساد	مجموع قيم الفساد
1	وزارة الداخلية	528	842	526	2	700دولار 330,000,000
2	وزارة البلديات والاشغال	134	347	133	1	200,000,000
3	وزارة الاتصالات	34	48	27	7	918,937,497 5,832,350 23000لتر كاز
4	وزارة النقل	36	75	29	7	2,626,886دولار 80,000,000
5	وزارة التربية	33	51	24	9	305,885,000 2,550دولار
6	وزارة الصحة	44	64	44	لا توجد	
7	دوواوين الاوقاف	8	12	5	3	57,500,000 17875دولار
8	وزارة العدل	72	103	71	1	1,500,000,000
9	وزارة النفط	53	140	52	1	12,000,000,000
10	منظمات غير حكومية	21	24	20	1	2,000,000
11	وزارة الكهرباء	59	111	52	7	58,500,800,000 215,438,050دولار
12	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	21	5	21	لا توجد	

13	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	51	82	49	2	1,400,000
14	وزارة الهجرة والمهجرين	9	9	9	لا توجد	
15	وزارة الدفاع	145	319	81	64	585,495,992,000 494,491,487 دولار (3750) بندقية عيار 7,62 ملم (20 مليون) 7,62 ملم (64) مسدس نوع كلوك
16	مجالس المحافظات	12	19	12	لا توجد	
17	وزارة المالية	80	163	70	10	6,827,935,285 13,200 دولار
18	وزارة الاعمار والاسكان	8	25	6	2	41,000,000
19	وزارة الصناعة والمعادن	14	27	14	لا توجد	
20	وزارة التجارة	48	89	37	11	72,000,000 4,890,050 دولار (73) طنا من الحديد (121.5) طن شاي
21	وزارة الخارجية	1		1	لا توجد	
22	المجالس البلدية	26	65	22	4	48,500,000 540,000 دولار
23	وزارة الزراعة	9	14	6	3	1,470,000 دولار 75,000,000
24	مجلس القضاء الاعلى	7	2	7	لا توجد	
25	مجلس الوزراء	4	3	4	لا توجد	
26	المفوضية العليا للانتخابات	14	8	14	لا توجد	
27	وزارة الموارد المائية	1	1	1	لا توجد	
28	متفرقة	6	39	6	لا توجد	
29	الهيئة الوطنية للمسألة والعدالة (هيئة اجتثاث البعث)	6	10	6	لا توجد	
30	وزارة التخطيط والتعاون الانمائي	4	3	4	لا توجد	
31	وزارة الشباب والرياضة	18	42	10	8	3,824,715,500
32	وزارة البيئة	3	3	3	لا توجد	
33	البنك المركزي	1		1	لا توجد	
34	امانة بغداد	31		31	لا توجد	
35	وزارة السياحة والاثار	1		1	لا توجد	
36	وزارة الثقافة	3	17	1	2	3,524,500,000
37	وزارة حقوق الانسان	4	6	4	لا توجد	
38	وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني	1			1	1,000,000 دولار
39	شبكة الاعلام العراقي	2	5	2	لا توجد	
	المجموع	1552	2772	1379	173	

3. مفهوم الاستثمار

في السابق لم يكن الاستثمار معروفا، وخاصة على المستوى العالمي او المحلي لذا ازدهرت علميات الاستثمار الدولي المباشر في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، من القرن الماضي تحت تاثير ايدولوجية التنمية الساندةانذاك(الطعان،2006) ثم تطورت نوعية الاستثمار في الدول النامية بالشكل الذي نراه حاليا وذلك عن طريق مشاركة راس المال الاجنبي لراس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهبت اغلب التشريعات في الدول النامية الى سن القوانين التي تجذب رؤوس الاموال الاجنبية مستغلة هذه الاستثمارات في قيام صناعات جديدة بالدول النامية وإستصلاح الاراضي الزراعية والمشروعات الاسكانية في بعض الدول وعلى سبيل المثال العراق. لذا يعد الاستثمار بأنه التزام بالموارد المالية الحالية من اجل تحقيق مكاسب اكبر في المستقبل. وهو يتعامل مع ما يسمي بمجالات عدم اليقين. ومن هذا التعريف، تبرز اهميه الوقت والمستقبل والمال لأنهما عناصر مهمة في الاستثمار ومن ثم، فإن المعلومات التي قد تساعد علي بلوره الرؤية بشأن مستويات اليقين في حاله الاستثمار في المستقبل هي معلومات هامه. ومن منظور اقتصادي، فأن الاستثمار والادخار مختلفان؛ الادخار يعرف بالارباح الاجماليه التي لا تنفق على الاستهلاك، سواء استثمرت لتحقيق عوائد اعلى ام لا. ويعرف الاستهلاك بأنه الانفاق الاجمالي للمرء على السلع والخدمات التي تستعمل لتلبيه احتياجاته خلال فتره معينه. ويمكن تحديد قيم الاستثمار او الادخار، فضلا عن الاستهلاك على مستوي الاقتصاد الكلي، او على المستوي الفردي، من خلال اساليب احصائيه مختلفه.(HAAVELMO,1960) نادرا ما يكون الدخل المالي الحالي للمستثمر يوازن بالضبط مع رغباته الاستهلاكية. وفي بعض الاحيان، قد يكون لدي المستثمرين اموال اكثر مما يريدون انفاقه؛ وتؤدي هذه الاختلالات الى ان يؤدي المستثمرون اما الى الاقتراض او الى الادخار لتعظيم الفوائد الطويلة الاجل من الدخل. وأول هذه المفاهيم للاستثمار هو نقل قدر معين من الثروة من ملكيه واحده او وظيفة الى اخرى في الاقتصاد المغلق قد يكون من الممكن للافراد او الشركات الفردية لتنفيذ مثل هذه العمليات الاستثمار الفوري. ولكن بالنسبة للاقتصاد ككل فانه من الواضح انه من غير الممكن القيام بأي اضافه اجماليه الى اي نوع من المعدات الراسماليه بهذه الطريقة. وفي المصطلحات الحديثة يبلغ مجموع الاستثمارات الصافية الناتجة عن هذه العمليات صفرا. والفكرة الكلاسيكية الثانية للاستثمار مستمده من فكره راس المال كرصيد دائر. اذا كان كل بند من بنود راس المال لديه متانة معينه، وهناك حاجه الى استبدال معين لكل وحده من الوقت للحفاظ علي المخزون الكلي. ويجب ان يكون جزء من الناتج الاجمالي الحالي استثمرت كل عام من اجل الحفاظ علي رصيد ثابت لراس المال.

1.3 قرار الاستثمار:

إن اتخاذ قرار يختلف دافعه الاقدام على استثمار جديد على وفق الجهة التي تملك رأس المال المرغوب استثماره. وإذا ما تم استبعاد العوامل الذاتية التي قد يكون لها اثر في بعض الاحيان، وجرى التركيز على العوامل الموضوعية فقط، فإنه يتضح ان الدافع للاستثمار الخاص يكون عادة تحقيق اعلى عائد ربح ممكن، اما الاستثمار العام فغالباً ما يتحرك بدوافع وأسباب متعددة يكون عامل الربح واحداً منها.

فالاستثمار العام ينطلق من محور النظرة الشاملة للمنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تؤول الى البلد المعني كلية ولا ينحصر بحافز الربحية الضيق كما هو الامر في حال الاستثمار الخاص. لذلك ينظر الاقتصاديون فيما يتعلق بالاستثمار الخاص الى الانتاجية الحدية الخاصة لرأس المال (كبارة،2011).

2.3 انواع الاستثمارات:

هناك نوعان من الاستثمار قد تم ذكرها سابقا وإضافة الى هذين النوعين الرئيسين للاستثمار اللذين ينطلقان من الجهة التي تملك اصولهما، وهو الامر الذي تمت الاشارة اليه انفاً عند الكلام على الاستثمار العام والاستثمار الخاص بشقيه الفردي والجماعي، فإنه يمكن ايضاً التفريق بين انواع الاستثمارات وفقاً لعدد من الخصائص الاخرى. فهناك استثمار تلقائي

واستثمار مستحث فالاول هو الذي يتقرر بصورة مستقلة عن المؤثرات الاقتصادية القائمة كمستوى الدخل العام او معدل الاستهلاك، وهو غالباً ما يتقرر نتيجة ايجاد سلعة جديدة او استحداث طرائق وأساليب انتاجية غير تقليدية او يكون ناجماً عن متغيرات اجتماعية او نفسية او سياسية غير مرتبطة بصورة مباشرة بالمعطيات الاقتصادية. اما الاستثمار المستحث او المحرّض فهو الذي يعتمد كلياً على الاوضاع والعوامل الاقتصادية القائمة والمتوقعة والذي يقدم عليه المستثمر بدافع المنفعة المادية المباشرة. (كبارة،2011)

ومن الممكن التفريق بين انواع الاستثمارات وفقاً للمدة الزمنية للاستثمار، وهو امر اعتباري يختلف بين قطاع وآخر، فهناك استثمارات انية تؤتي اكلها في بضعة اشهر كناتج الموسم الزراعي الواحد او تركيب الة منتجة من بضع قطع سبق ان تم تصنيعها او استيراد جهاز يوضع مباشرة في التشغيل الانتاجي، وهناك استثمارات قصيرة الامد يراوح زمنها بين عام واحد وثلاثة اعوام (ويصل احياناً الى خمسة اعوام) كإشادة بناء او استصلاح ارض او تأسيس مصنع او اقامة مرفق، وهناك استثمارات طويلة الامد يراوح زمنها بين خمس وعشر سنوات (وأحياناً اكثر) كمشروعات التشجير وإنتاج الاخشاب او اقامة السدود المائية الضخمة او برامج استحداث تقانات جديدة بما في ذلك من اعمال البحث العلمي والتصميم ثم التطبيق العملي انتاجياً. كذلك يمكن التفريق بين انواع الاستثمارات وفقاً للقطاع الانتاجي الذي يجري فيه الاستثمار، كالاستثمارات الزراعية او الصناعية او العقارية او الخدمية او التقنية

3.3 الاستثمار في العراق:

بقى الاقتصاد العراقي وعلى المدى الطويل يعيش ازمات خانقة، ويعاني من اختلالات هيكلية حقيقية سواء تعلق ذلك بقطاعاته الحقيقية او المالية، وكان وراء ذلك جملة مسببات منها ما تعلق بغياب السياسة الاقتصادية غير الحكيمة وعدم ارتباطها على المدى الطويل، فهي تنفصل وتتصل بحسب الظرف السياسي السائد في البلد، وهذا مخالف لقواعد البناء الاقتصادي الحديث، علاوة على استنزاف موارد البلد في حروب لا طائل منها ان ما تواجهه الحكومة العراقية اليوم وهي تحاول انتشال الاقتصاد العراقي من مشاكله ولاسيما في مجال تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين هو العجز والفجوة الاستثمارية والتي يتطلب ملئها من مصادر اخرى سواء من الاستثمار المحلي (القطاع الخاص) او من الاستثمار الاجنبي، وكل ذلك يعتمد على تهيئة البيئة الاستثمارية المؤاتية الفاعلة والتي تقنع المستثمرين على القدوم الى الساحة الاستثمارية والا فسوف تستمر الصعوبات والمشاكل وعدم القدرة على رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولاسيما ان العالم المتعولم اليوم اصبح ساحة واحدة للتنافس على جذب الاستثمارات، يفوز بها من يؤمن ويكسب ثقة المستثمرين.(حمزة،2012)

يعد الاستثمار في العراق اصالة وتاريخاً عريقاً جداً تعود شواهده الى بضعة الاف من السنين. فالتكوين الرأسمالي او بناء الاصول الثابتة هو سمة من السمات القديمة لسكان العراق تلازمت في مراحل معينة مع مبادرات فردية خلاقة وفعالة، الامر الذي افسح في المجال لبناء امجاد حضارية شامخة في الازمنة القديمة والحديثة .

وعلى اثر التحول الاشتراكي الذي شهده القطر اوائل الستينات اصبح القطاع العام القطاع الرئيس في الاقتصاد القومي وباتت معظم عملية تكوين الاصول الثابتة تتم فيه. بيد انه ابقى للقطاع الخاص فعاليات كثيرة. وبرز قطاع مشترك توزعت ملكيته بين الدولة والافراد، ونشط القطاع التعاوني الذي تعود بداياته الى ما يزيد على نصف قرن .

وتقوم الدولة اليوم بإدارة الاقتصاد العام وضبط مساره عن طريق اجهزتها ومؤسساتها المختلفة ضمن هيكل من التشريعات والانظمة النافذة التي يجري تطويرها باستمرار والتي تغلب عليها صفة التوجيه الاقتصادي. وتقوم الدولة ببرمجة الاستثمارات العامة باعتماد خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد بلغت الاستثمارات العامة في الخطة الخمسية الخامسة (1981 - 1985) ما نسبته 80% من مجمل استثمارات العراق، في حين بلغت نسبة استثمارات القطاع الخاص والتعاوني والمشترك 25%. وقد حوفظ على النسب نفسها في الخطة الخمسية السادسة. ويحتل قطاع الزراعة والري المكانة الاولى في تكوينات الاصول الثابتة في القطاع العام ويليه قطاع المرافق العامة ثم القطاع الصناعي. اما فيما

يتعلق بالقطاع الخاص والتعاوني فمعظم استثماراته تتم في القطاع العقاري اولاً ثم قطاع الزراعة الانتاجية والصناعات التحويلية والخدمات المختلفة. ومع ان القطاع المشترك كان ناشطاً في السياحة منذ اواسط السبعينات، فإنه دخل في مجال الزراعة للإنتاج النباتي والحيواني .

ومع ان اهتمام الدولة متجه في الدرجة الاولى نحو ارساء القطاع العام، فثمة تسهيلات كثيرة لتشجيع الاستثمار في القطاعات الاخرى. اذ تمنح الدولة اعفاءات ضريبية للمشروعات الخاصة الجديدة، الصناعية منها، والسياحية والخدمية، اضافة الى ان معظم الانتاج الزراعي معفى من الضرائب ايضاً. كذلك تقوم الدولة برعاية الانتاج المحلي وحمايته من منافسة السلع الاجنبية البديلة عن طريق انظمة التجارة الخارجية التي تحد من الاستيراد. ثم ان الدولة تعطي الجمعيات التعاونية مزايا كثيرة منها اعفاءات ضريبية متنوعة وإعانات مالية ومادية واستثناءات تشجيعية. وإن الدولة توفر للقطاعات الثلاثة: الخاص والتعاوني والمشترك، خدمات مصرفية كثيرة منها القروض المتنوعة والتسهيلات الائتمانية من خلال عدد من المصارف المتخصصة التي تملكها. فهناك مصرف زراعي ومصرف صناعي ومصرف عقاري ومصرف تجاري ومصرف للتسليف الشعبي توفر قروضاً للقطاع الحرفي ولأصحاب المهن.

4.3-معوقات الاستثمار في العراق

كما رئينا ان هناك توضيح جديد للأستثمار وطرق انجاحه لدى الحكومة، وكذلك امكانية الدولة لوضع الاقتصاد موضع الصحيح من خلال الدستور العراقي وما هو مدون في المادة(25) التي تنص على (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد وفق اسس حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده) وكذلك المواد (23 –اولا – ثانيا-ثالثا) اذ ان جميع هذه المواد تشير الى وضع صورة شمولية التي يأخذها شكل الاستثمار مستقبلا، والذي سوف يكون الاستثمار متاحا بشكليه، وقد وضعت تلك التوجيهات بقانون الاستثمار (23) لسنة 2006 وتعديلاته، ويكون له اهمية عند مقارنته مع القوانين الاخرى التي صدرت في دول عربية بالشأن نفسه ومن حيث المزايا والضمانات والحوافز وغيرها. تعد المشكلة الاساسية اليوم هي ليست في قانون الاستثمار نفسه، بل في تكوين البيئة الاستثمارية ومشكلة الفساد الاداري والمالي المتسلط في الدولة، لذا ادراج بعض المعوقات امام الاستثمار منها:(حمزة،2012(

1. الجانب السياسي لابد ان تتحول النخب السياسية الحاكمة من حالة النزاع والانقسام وتغلب الى حالة الاستقرار التام. وتحويل المصالح الخاصة الى حالة التأهيل والشراكة الوطنية وجعل المصالح الوطنية هي العليا والتي تسمو على جميع المصالح الاخرى، وعليه لابد من العمل على خلق البيئة السياسية المناسبة من خلال استقرار النظام وتعميق الحكم الديمقراطي، اضافة الى تعميق قيم الشفافية واطلاع الشعب على جميع المفاصل سواء تعلقت ذلك بشفافية الموازنة. التقارير المالية والمحاسبة، نظام المناقصات وغيرها، علاوة على تعميق دور مؤسسات المجتمع المدني فضلا عن اعطاء الدور للصحافة والاعلام كونها عين رقابية على العمل السياسي والاقتصادي.
2. ان القطاع المصرفي والمالي الذي يعمل بكفاءة فهو يساند العملية الاستثمارية، حيث ان مؤسسات الوساطة المالية والاستثمار عاملان متلازمان لصنع النمو والتنمية المستدامة، حيث يشكل القطاع المصرفي المنصة الرئيسية للانشطة الاستثمارية، والمؤشر في العراق غياب الوساطة المالية ولاسيما البنوك التجارية فهي لا تتعامل وبمرونة عالية وتستجيب بسرعة لمتطلبات القطاع الخاص والاجنبي وفي مجال التمويل، ولا بد من العمل ومواصلة الجهود لتفعيل وتحديث القوانين والاط

4. تحليل النتائج:

4 .1- مشكلة البحث:

يعد الفساد الاداري والمالي ظاهرة سلبية بكل مفاصلها وإن استمرار هذه الظاهرة بشكل واسع تترك اثار سلبية ونتائج لاتحمد عقباها على الدول التي تواجه هذه المشكلة، لذلك لابد من محاربة الفساد بكل الوسائل ومن ابرز هذه الوسائل هو الكشف عن حجم الفساد والفاسدين والمتسببين له ومحاولة علاج اسبابه ومن اهم وسائل الكشف عن الفساد هو الرقابة الداخلية، ويبدوا ان بعض الحكومات تنفق دون تقديم حسابات ختامية لنفقاتها مع الاستمرار على هذه الظاهرة اللاقانونية وبالتالي غياب المحاسبة ادى الى تفاقم ظاهرة الفساد بشكل تعرض دول الى ازمات مالية، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

1-ماهي حالات الفساد المالي ؟

2-ما هو الفساد الاداري والمالي وماهي اسبابه وكيفية علاجه؟

3-مدى اهتمام الجهات المعنية بالاستثمار وإعتماده في ازدهار الدولة؟

2.4- اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من خلال الاثار الكبيرة التي تتركها ظاهرة الفساد الاداري والمالي على المجتمع بكل طبقاته ككل وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث تعطيل مشاريع التنمية كما يحصل في عدد من الدول وتحديدا في المراحل الانتقالية التي اشير اليها، وتراجع الخدمات بكل انواعها، مما قد يؤدي الى غضب الجماهير وربما اسقاط الحكومات كما حصل في بعض الدول العربية فيما سمي بالحراك الشعبي الناتج عن غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وإزدياد البطالة وتفاقمها بشكل يزيد المشاكل المجتمعية، وبالتالي تظهر الحاجة الماسة الى الادارة الرشيدة للمال العام بعيدا عن الهدر وضياع ثروة الشعوب، مما يوجب على كل المخلصين والوطنيين للتصدي الى هذه الظاهرة المأساوية في حياة الشعوب. وبالتالي هي ظاهرة يجب ان تتصدى لها الحكومات بكل قوة بدءا من الوحدات الاقتصادية الى اعلى المستويات لتفادي المخاطر.

3.4-اهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :

1-المساهمة المعرفية في حقلي المحاسبة وإدارة الاعمال.

2-بيان اهمية الاستثمار بكل اشكاله .

3-بيان دور الرقابة في الكشف عن حالات الفساد الاداري والمالي.

4.4 النتائج

تظهر النتائج ان الفساد الاداري والمالي لهما علاقة سلبية وهامة مع جميع مكونات انتاجية الموارد البشرية وتشمل سرعة الاداء، والرضا الوظيفي، والدقة في الاجراءات، والمعرفة الوظيفية، ونوعية حياة العمل والامن الوظيفي. ان انتشار الفساد في المجتمع ما يؤدي الى عدم كفاءة وضعف النظام الاداري للبلاد، ونتيجة لذلك انخفاض الاستثمارات المحلية والاجنبية، وخفض انتاجية الاستثمارات العامة، وخفض الايرادات الحكومية، وخفض الخدمات الاجتماعية، والصحة والرعاية الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للفقراء. والافراد ذوي الدخل المنخفض، وزيادة تكاليف المعيشة، والتضخم والبطالة، والتوزيع غير الامثل للموارد وإهدارها، والحد من النمو الاقتصادي، وإستبعاد رأس المال المحلي، وهجرة الكفاءات بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة الفقر والتمييز والتوزيع غير العادل للدخل والفجوة الاخذة في الاتساع وتقويض الديمقراطية وإضعاف القيم الاخلاقية وما الى ذلك وخفض شرعية الحكومة بين الافراد وفي النهاية زيادة عدم الرضا العام.

5. خاتمة:

في الواقع، الفساد هو العقبة الرئيسية امام النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة وكفاءة الشعب. وفي ما يلي نقدم 15 استراتيجية نوصي بها من اجل توسيع الامانة ومكافحة الفساد وتحسين كفاءة الموارد البشرية في نهاية

المطاف. هذه الاستراتيجيات لايمكن استعمالها فقط لاستثمار ولكنها قابلة للتطبيق في المنظمات الاخرى والشركات والوكالات والمؤسسات والوزارات الحكومية وهي:

1. التقليل من القواعد الادارية
2. الشفافية في القوانين واللوائح والممارسات وغيرها.
3. اتمتة الخدمات الادارية
4. الفصل الاستراتيجي للواجبات
5. تناوب الوظيفة وتشريد الوظائف
6. المسؤولية والمساءلة من المدراء
7. مراجعة المستندات والمحاسبة
8. المعنويات والثقافة التنظيمية
9. التوظيف والاختيار
10. انشاء الاخلاقيات والتنظيم الاساسي للموظف
11. التطوير الوظيفي والمهني
12. الاجر الكافي
13. إن الاستثماري يتطلب نقطتين اساسيتين هما الاسستقرار الامني والسياسي لذا على الحكومة والمواطنين المساهمة في تحقيه ومن خلال اشاعة روح التسامح وسماع الرأي الاخر، وجعل و احساسه بولا ئه من خلال تحسين مصلحة الوطن هي العليا، كما لابد من اعادة الثقة للمواطن مؤشرات التنمية البشرية ولاسيما الدخل والصحة والتعلم والفقر وغيرها.
14. ان المناطق الحرة هي احدى الوسائل لجذب الاستثمارات ولا بد من اقامة تلك المناطق ومن خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بذلك مع الدول العربية والاجنبية.
15. العمل على تفعيل وتحديث الاجهزة الرقابية ومدها بالكوادر المتخصصة وولائها الخالص للوطن لتساهم في القضاء على البيروقراطية الادارية والفساد المالي والاداري الذي اصبح متفشيا في البلد وهو في تزايد.
16. تبنى سياسة فاعلة للترويج للاستثمار

6. قائمة المراجع:

1. الاسدي ب ،الربيعي ح ،(2015)، الفساد الاداري والمالي واثارة في الاقتصاد العراقي، مجلة الغري.
2. تركي ع الدين، منصف ش ، (2012)، الفساد الاداري: اسبابه، اثاره وطرق مكافحته- اشارة لتجارب بعض الدول، الملتقى الوطني حول:الفساد الاداري والمالي، بسكرة الجزائر.
3. التقارير السنوية لهيئة النزاهة في العراق لسنوات متعددة.
4. الجبوري س كريم، (2010)، الفساد الاداري والمالي في العراق، جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري – الادارة والاقتصاد، العدد21.
5. جمعة ا حلمي،(2009)، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، ط1، عمان.

6. الذنيبات ع علد القادر،(2009)، تدقيق الحسابات في ضو المعايير الدولية نظرية وتطبيق، ط2، عمان.
7. كبارة م بشار، الاستثمار، بحث منشور
ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14445&vid=http://www.arab
8. العراق، هيئة النزاهة- التقرير السنوي لسنة 2008 (بغداد، الهيئة، 2010
9. الطعان ح فارس،(2006)، الاستثمار اهدافه ودوافعه، كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد، بحث منشور.
10. حمزة ح كريم،(2012)، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، السنة الثامنة، عدد 23.

1. Begovic B,(2005) Corruption: Concepts ،Types,Causes ،and Consequences ،an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce,1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington ،DC 20005 • USA,ph: (202) 721-9200 • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org.
2. Boisvert A ،Marie L ،Peter D ،and Ophelie B ، Quraishi. (2014) Corruption in Canada: Definitions and Enforcement. Prepared by Deloitte LLP. Ottawa ،ON: Public Safety Canada .
3. Caiden G ،E(2001) ،in Where Corruption Lives Kumarian Bloomfield Conn Campos ،J Edgardo and Pradhan S (eds) 2001 The Many Faces of Corruption: tracking vulnerabilities at the sector level World Bank Washington .
4. Frunzik V ،A Masters E(1989) ، submited to the faculty of the geaduate school of political science and international affalrs for partial fuifIllment OF THE DEGREE OF MASTER OF ARTS,1989..
5. Khan ،H. (2010). Fangdichan fubai haiyao chuangzao duoshao jilu (How many new records will corruption in the real estate sector set) ،Zhongguo tudi ziyuan bao (China land resources news) ،available: www.jxsdzxh.com/infoDetail.aspx?nid=1953.
6. Mahdi E ،Reza s ،Ali A rashid ،Zohre bayanloo,(2013) ،The impact of administrative corruption on HR Productivity (Case study: Qom University) ،Advanced Research in Economic and Management Sciences (AREMS) Vol.11 April 2013,ISSN: 2322-2360 ,WWW.universalrg.org
7. May A ،Mills (2012): Causes of corruption in public sector institutions and its impact on development ،TURNING WHAT WE KNOW INTO WHAT WE DO.
8. Nye ،J. S. (1967) Corruption and Political Development. A Cost-Benefit Analysis. Political Science Review. LXI2 June 1967 pp.417-27 Quoted in Heidenheimer ،J. Arnold; Michaek Johnston; and Victor T. Le Vine. (1993) Political Corruption. New Jersey: Transaction Publishers
9. Quah ،(2017) "Five success stories in combating corruption: lessons for policy makers" ، Asian Education and Development Studies ،Vol. 6 Issue: 3 ،doi: 10.1108/AEDS-03-2017-0031
10. Quah ،Jon ،2003 Curbing Corruption in Asia: A Comparative Study of Six Countries (Singapore: Eastern Universities Press)
11. Ronald M,(2014) ،Causes of Corruption in European Countries: History ،Law ،and Political Stability ،Corresponding author: Department of Economics ،Adam Smith Building ، Glasgow ،G12 8RT ،United Kingdom; Tel: +44 (0)141-330 4697; Fax: +44 (0)141-330 4940; m.majeed.1@research.gla.ac.uk or tariq@qau.edu.pk .
12. Taghavi Y,(2010). Fangdichan Fubai suiying: Zhejiang guotu xitong yinian 67 ren luoma (A snapshot of corruption in the real estate sector: sixty-even officials fell within one year in Zhejiang Province's land administration system).
13. Haavelmo T,(1960) ،studIes in economics of the economics research center of the UNIVERSITY OF CHICAGO ،© 1960 by The University of Chicago. Published 1960. Composed and printed by THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS ،Chicago ،Illinois ، U.S.A.